

المؤتمر الدبلوماسي المعني بدراسة اقتراح تقدمت به سويسرا
لتعديل اتفاقية الأمان النووي

٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

فيينا، النمسا

التقرير الموجز

- ١- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وعملاً بالمادة ٣٢-٣ من اتفاقية الأمان النووي (الاتفاقية)، قدّم الاتحاد السويسري إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، بصفته الوديع للاتفاقية المذكورة، اقتراحاً لتعديل المادة ١٨ من الاتفاقية (مشار إليه فيما يلي بعبارة "اقتراح سويسرا"). وقد قام الوديع بتعميم الاقتراح على الأطراف المتعاقدة يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- ٢- وكان من شأن التعديل المقترح أن يضيف فقرة إلى المادة ١٨ من الاتفاقية تنص على "أن تصمّم وتشيد محطات القوى النووية مع مراعاة أهداف منع الحوادث، فإذا ما وقع حادث ما، يراعى التخفيف من تداعياته وتلافي أي انبعاثات لنويدات مشعة بما يتسبّب في حدوث تلوث خارج الموقع على المدى الطويل. ومن أجل تحديد تحسينات الأمان المناسبة وتنفيذها، تطبّق هذه الأهداف أيضاً على المحطات القائمة."
- ٣- وفي الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، المعقود في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قررت الأطراف المتعاقدة الحاضرة المصوتة، بأغلبية الثلثين، عقد مؤتمر دبلوماسي في غضون سنة واحدة للنظر في اقتراح سويسرا. كما طلبت الأطراف المتعاقدة التي حضرت الاجتماع الاستعراضي السادس من الوديع أن ينظم، قبل اليوم الأول من المؤتمر الدبلوماسي بتسعين يوماً على الأقل، اجتماعاً تشاورياً مفتوحاً لجميع الأطراف المتعاقدة من أجل تبادل الآراء والتحضير لاعتماد النظام الداخلي.
- ٤- وتم إنشاء فريق عامل غير رسمي من أجل تيسير الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي. واجتمع الفريق العامل المذكور، الذي يرأسه سعادة السفير رافائيل ماريانو غروسي، من الأرجنتين، في ٣ تموز/يوليه و ٢٧ آب/أغسطس و ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي ١٣ و ٢١ كانون الثاني/يناير و ٣ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. وخلال هذه الاجتماعات، ناقشت الأطراف المتعاقدة مسودة النظام الداخلي، والمسائل التنظيمية ذات الصلة، ومضمون اقتراح سويسرا. وتم تقديم عروض من الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا والصين وفرنسا وفنلندا وكندا والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان. وعملاً بالاتفاقية، رأى المشاركون في الفريق العامل غير الرسمي أن إجراءات المؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن تتم بتوافق الآراء.

- ٥- وبناء على الطلب الذي قَدّم خلال الاجتماع الاستعراضي السادس، عُقد اجتماع تشاوري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث تم تبادل الآراء بشأن مسودة النظام الداخلي وغير ذلك من المسائل التنظيمية. وبعد اجراء مشاورات مع الأطراف المتعاقدة، تم الاتفاق على أن يتولى السفير غروسي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي، رئاسة الاجتماع.
- ٦- واجتمع المؤتمر الدبلوماسي في مقر الوكالة الرئيسي في فيينا بالنمسا في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، وحضرته الأطراف المتعاقدة التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تركيا، تونس، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، عمان، غانا، فرنسا، فنلندا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، الكويت، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان، واليوراثوم.
- ٧- وتم افتتاح المؤتمر رسمياً من طرف السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة، الذي تولّى دور الأمين العام للمؤتمر.
- ٨- وانتخب المؤتمر بالتزكية سعادة السفير رافائيل ماريانو غروسي، من الأرجنتين، رئيساً. واتفقت الأطراف المتعاقدة على أن يكون المؤتمر مفتوحاً للأطراف المتعاقدة وحدها، وأن يتاح التقرير الموجز الذي توافق عليه الأطراف المتعاقدة للجمهور في نهاية المؤتمر، وأن يقوم الرئيس بإعلام وسائل الإعلام في نهاية المؤتمر، وأن تتم إجراءات المؤتمر بتوافق الآراء.
- ٩- وبلاستناد إلى الممارسات المقررة، قامت الأمانة باستعراض وثائق الاعتماد.
- ١٠- وعرض رئيس المؤتمر العمل الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي، والذي كان مسودة وثيقة ختامية - هي إعلان فيينا - تتضمن التزاماً سياسياً من جانب الأطراف المتعاقدة بمبادئ معينة لتنفيذ هدف الاتفاقية المتمثل في منع وقوع الحوادث والتخفيف من أثارها الإشعاعية في حال وقوعها. وقد نوقشت هذه الوثيقة في الفريق العامل غير الرسمي وقُدمت باعتبارها وثيقة ختامية يمكن أن تحقق الأطراف المتعاقدة توافق آراء عليها.
- ١١- ونظرت الأطراف المتعاقدة في اقتراح سويسرا بدقة. وخلصت الأطراف المتعاقدة إلى أنه لن يكون بالوسع التوصل إلى توافق آراء على التعديل المقترح. وبدلاً من ذلك، ومن أجل الوصول إلى الهدف نفسه الذي يسعى إليه التعديل المقترح، أوصت الأطراف المتعاقدة، بالإجماع، باعتماد "إعلان فيينا بشأن الأمان النووي"، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية لمنع وقوع الحوادث وتخفيف عواقبها الإشعاعية. ووفقاً لذلك، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في المؤتمر الدبلوماسي إعلان فيينا بتوافق الآراء. وتم الاتفاق على أن يتاح للجمهور هذا التقرير الموجز الذي يحتوي على إعلان فيينا. ويرد طيه إعلان فيينا والكلمة الافتتاحية لرئيس المؤتمر بصفة مرفقين لهذا التقرير.

- ١٢- وأثنت الأطراف المتعاقدة على حكومة الاتحاد السويسري لمبادرتها التي لفتت الانتباه إلى هذه القضايا. ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن هذه المبادرة حفزت المجتمع الدولي على التطلع إلى الأمام والبناء على الإجراءات التي تم اتخاذها منذ الحادث الذي وقع في فوكوشيما، بروح التحسين المستمر كما تتجلى في إعلان فيينا.
- ١٣- واعتمد المؤتمر أيضًا هذا التقرير الموجز بتوافق في الآراء.

المرفقات

المرفق الأول - إعلان فيينا بشأن الأمان النووي (الوثيقة CNS/DC/2015/2/Rev.1)

المرفق الثاني - الكلمة الافتتاحية لرئيس المؤتمر الدبلوماسي

المرفق الأول

إعلان فيينا بشأن الأمان النووي

(الوثيقة CNS/DC/2015/2/Rev.1)

CNS/DC/2015/2/Rev.1

٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

**المؤتمر الدبلوماسي
المعني بدراسة اقتراح لتعديل
اتفاقية الأمان النووي**

إعلان فيينا بشأن الأمان النووي

عن مبادئ لتنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي
المتمثل في منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية

اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة
خلال المؤتمر الدبلوماسي لاتفاقية الأمان النووي

فيينا، النمسا

٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي

١' إن تضع في اعتبارها العدد الكبير من الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة بعد الحادث الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي للقوى النووية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بغية تعزيز الأمان النووي؛

٢' وإن تلاحظ التغييرات التي اعتمدت في الوثائق الإرشادية INFCIRC/571 و INFCIRC/572 و INFCIRC/573 لتقوية عملية استعراض اتفاقية الأمان النووي؛

٣' وإن تشير إلى الملاحظات التي أبدتها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي خلال الاجتماع الاستثنائي الثاني المعقود في عام ٢٠١٢، والتي تم تأكيدها في الاجتماع الاستعراضي السادس المعقود في عام ٢٠١٤، بأنَّ تشرُّد الناس وتلوث الأراضي عقب وقوع حادث نووي يستدعي قيام جميع الجهات الرقابية الوطنية بتحديد أحكام لمنع وتخفيف احتمالات وقوع حوادث عنيفة تمتد عواقبها إلى خارج الموقع.

٤' وإن تؤكد مجدداً مبادئ الأمان الأساسية التي تنص عليها اتفاقية الأمان النووي وما تنطوي عليه من التزام بالتحسين المستمر لتنفيذ هذه المبادئ؛

٥' وإذ تعي خطة العمل العالمية بشأن الأمان النووي التي أقرتها جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛

٦' وقد نظرت في اقتراح الاتحاد السويسري الرامي إلى تعديل المادة ١٨ من اتفاقية الأمان النووي والمقدم في الاجتماع الاستعراضي السادس لاتفاقية الأمان النووي.

قد اعتمدت المبادئ التالية لكي تسترشد بها، بحسب الاقتضاء، في تنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي المتمثل في منع وقوع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من هذه العواقب في حال حدوثها:

١- يتم تصميم محطات القوى النووية الجديدة وتحديد مواقعها وتشبيدها بما يتوافق مع هدف منع وقوع الحوادث عند الإدخال في الخدمة والتشغيل، وفي حال وقوع حادث، التخفيف من الانبعاثات الممكنة للنويدات المشعة التي تسبب تلوثاً طويلاً الأمد خارج الموقع، وتجنب الانبعاثات المشعة المبكرة أو الانبعاثات المشعة التي تكون كبيرة بما يكفي لأن تتطلب اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية طويلة الأمد.

٢- تُجرى تقييمات شاملة ومنهجية للأمان بصفة دورية ومنتظمة للمنشآت القائمة، طوال عمرها التشغيلي، من أجل تحديد تحسينات الأمان الموجهة صوب تحقيق الهدف الوارد أعلاه. وتنفَّذ في الوقت المناسب تحسينات الأمان العملية أو القابلة للتحقيق على نحو معقول.

٣- تأخذ المتطلبات واللوائح الوطنية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف طوال العمر التشغيلي لمحطات القوى النووية بعين الاعتبار معايير الأمان ذات الصلة الصادرة عن الوكالة، وبحسب الاقتضاء الممارسات الفضلى الأخرى المحددة في مواطن من بينها الاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي.

وتقرّر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي كذلك ما يلي:

(١) أن يتضمن جدول أعمال الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي إجراء استعراض نظراء، في إطار عمليّته، لإدراج المعايير والمستويات التقنية المناسبة التي تستخدمها الأطراف المتعاقدة لتطبيق هذه المبادئ في المتطلبات واللوائح الوطنية، وينبغي أن يقود ذلك اتفاقية الأمان النووي إلى عملية نظر في المجالات الرئيسية التي يُتوخى الاتفاق عليها في الاجتماعات الاستعراضية من أجل الاجتماعات الاستعراضية اللاحقة.

(٢) ينبغي أن تتجلى هذه المبادئ، بنفاذ فوري، في الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة، ولا سيما عند إعداد تقاريرها عن تنفيذ اتفاقية الأمان النووي، مع التركيز بصفة خاصة على المادة ١٨ وكذلك المواد الأخرى ذات الصلة، بما فيها المواد ٦ و ١٤ و ١٧ و ١٩، وذلك بدءًا من التقارير الوطنية التي ستقدمها الأطراف المتعاقدة للنظر فيها خلال الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي.

(٣) ينبغي أن يتضمن كل تقرير وطني، فيما يتضمن، لمحة عامة عن تدابير التنفيذ، والبرامج المخطط لها، والتدابير الخاصة بتحسينات الأمان التي تم تحديدها للمنشآت النووية الحالية.

(٤) تلتزم الأطراف المتعاقدة بضمان أن تشكل أهداف الأمان المبينة أعلاه جزءاً لا يتجزأ من الاعتبارات خلال الاجتماعات الاستعراضية المقبلة وأنها سوف تُستخدم كمرجع للمساعدة على تقوية عملية استعراض النظراء الخاصة باتفاقية الأمان النووي.

وتطلب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي من المدير العام للوكالة ما يلي:

(أ) أن يحيل هذا الإعلان إلى لجنة معايير الأمان التابعة للوكالة لكي تنظر، مع اللجان الأربع المعنية بمعايير الأمان والتي تعمل تحت رعايتها، في العناصر التقنية الواردة فيه، بهدف إدراجها بحسب الاقتضاء في معايير الأمان ذات الصلة الصادرة عن الوكالة؛

(ب) أن ينشر هذا الإعلان باعتباره وثيقة إعلامية، بغية تعميمه على أوسع نطاق، بما في ذلك تعميمه على الدول التي ليست أطرافاً متعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، وعلى عموم الجمهور.

المرفق الثاني

الكلمة الافتتاحية لرئيس المؤتمر الدبلوماسي

الكلمة الافتتاحية لرئيس
المؤتمر الدبلوماسي لاتفاقية الأمان
النووي

رافائيل ماريانو غروسي

السفير والممثل الدائم لجمهورية الأرجنتين لدى المنظمات
الدولية في فيينا

الاثنين، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥

الزملاء الأعزاء،

مرحبًا بكم في فيينا

ومرحبًا بكم في المؤتمر الدبلوماسي لاتفاقية الأمان النووي.

إننا نجتمع اليوم هنا في مناسبة جديدة لكي نعمل معًا كمجتمع واحد من البلدان في المجال النووي من أجل تعزيز الأمان النووي في كل أرجاء العالم.

وهناك أساس منطقي عظيم في أن يجتمع هذا الحضور اليوم بهذا الشكل.

فالأمان النووي يتصدَّر قائمة الأولويات في كل بلد في العالم يشغَل منشآت نووية.

وهو كذلك غاية يصبو إليها الجميع في البلدان المجاورة لتلك التي تشغَل محطات للقوى النووية ويصبو إليها المجتمع العالمي برمته.

ومن البديهي أن يحظى هذا الاجتماع وكلُّ ما تقوم به البلدان في المجال النووي بمستويات متزايدة من الاهتمام لأنه يأتي في عالم ما بعد فوكوشيما.

لقد تلقى العالم صدمة جراء الحادث، ونتيجة لذلك فهو ينتظر منا جميعًا أن نلتزم بأعلى معايير الأمان والمساءلة والشفافية.

إننا لا نأتي اليوم هنا خاويي الوفاض.

بل على العكس من ذلك، لقد تحقَّق الكثير والكثير منذ ظهر ذلك اليوم المشؤوم في آذار/مارس ٢٠١١، عندما تسببت التوليفة المدمِّرة المكوَّنة من الزلزال والتسونامي المهولين في الحادث.

ولم تقعد البلدان مكتوفة الأيدي حتى الآن لكي تتخذ إجراءات.

فمنذ ذلك الحين، اتخذت الأطراف عددًا كبيرًا من الإجراءات والمبادرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف تعزيز الأمان النووي.

فتقريبًا جميع الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي والتي تشغل محطات للقوى النووية قد استكملت عمليات إعادة تقييم الأمان أو تعهّدت بالقيام بذلك بهدف تقييم جوانب التصميم والأمان وقوة محطات القوى النووية على مقاومة الأحداث العنيفة، بما في ذلك الدفاع في العمق وهوامش الأمان والأعطال المتعددة في الوحدات التي تقع في آن واحد، فضلًا عن فقدان المطوّل لنظم الدعم.

وقد استُكملت هذه التقييمات، التي تُعرّف في بعض البلدان على أنها "اختبارات التحمّل"، ونتيجة لذلك أُدرجت تدابير أمان إضافية.

وتهدف هذه التدابير إلى منع وقوع حوادث جديدة والتخفيف من عواقبها في حال وقوع حادث ما.

وقد نُفّذت الإجراءات والتدابير التي اتخذت منذ عام ٢٠١١ على ثلاثة مستويات مختلفة.

أولاً، وكما ذكرت سابقًا، نُفّذت على المستوى الوطني وهو المستوى الأولي والمباشر أكثر. وفي هذا المستوى، تفاعل المشغّلون أنفسهم والرقابيون الوطنيون بدون تأخير وأدخلوا تغييرات وتحققوا من مواطن الضعف.

وثانيًا، على المستوى الإقليمي، قام الرقابيون والرابطات الإقليمية، أولاً ولكن ليس حصراً، بضمان عدم عزل هذه المبادرات عما كان يجري في البلدان المجاورة.

وكانت هناك كذلك المساهمة الهامة التي قدّمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في شكل مؤتمر وزاري عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١١ وتمخضت عنه خطة العمل بشأن الأمان النووي في العالم أجمع والتي اعتمدت لاحقاً في أيلول/سبتمبر من تلك السنة. ويسود اليوم اتفاق واسع النطاق بشأن الأثر الإيجابي لخطة العمل، التي أسفرت عن عدد من المبادرات أو الإجراءات المحددة، بما في ذلك استجابات الدول الأعضاء لخطة العمل واستضافة الوكالة لاجتماعات الخبراء الدوليين بشأن عدد من المجالات المواضيعية. وهذه جهود متواصلة،

وستتاح لنا فرصة أخرى للتأكد من ذلك خلال أسابيع قليلة عندما يستعرض مجلس محافظي الوكالة التقدم المحرز ويعتمد وثائق الأمان النووي الرئيسية.

ولكن ذلك ليس كل شيء.

فكما نعلم جميعاً، تحتوي اتفاقية الأمان النووي نفسها على عملية استعراض نظراء مفصلة تم استعراضها مباشرة بعد وقوع الحادث.

وفي إطار تلك العملية، ناقشت الأطراف المتعاقدة عدداً من الاقتراحات ووافقت عليها لتحديث الوثائق الإرشادية بشأن اتفاقية الأمان النووي، والواردة في النشرات الإعلامية INFCIRC/571، و INFCIRC/572، و INFCIRC/573، وأبدت توصيات إلى الوكالة والمنظمات الدولية باتخاذ إجراءات.

وتوفّر هذه التعديلات إرشادات أوضح بشأن الإجراءات التي تتخذها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي لبلوغ أهداف الاتفاقية، وتعزيز إعداد التقارير الوطنية، وتحسين عملية الاستعراض، وتوطد التعاون الدولي، وتزيد من الشفافية إزاء الجمهور.

الزملاء الموقرون،

إننا نجتمع هنا اليوم على خلفية هذه الإجراءات والمبادرات، وجميعها إجراءات ومبادرات ملموسة للغاية وتعزيز بعضها بعضاً.

وخلال الاجتماع الاستعراضي السادس لاتفاقية الأمان النووي، الذي عُقد في فيينا في الفترة من ٢٤ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قرّرت أغلبية ثلثي الأطراف الحاضرة والمصوّتة عقد مؤتمر دبلوماسي لدراسة الاقتراح السويسري بتعديل المادة ١٨ من اتفاقية الأمان النووي.

واعتقد أنّ من المناسب الإشادة بسويسرا على مبادرتها، التي ركّزت جهودنا على تعزيز الأمان النووي.

وقرّر الاجتماع الاستعراضي السادس كذلك عقد اجتماع تشاوري مفتوح لجميع الأطراف المتعاقدة، قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي بتسعين يوماً على الأقل، من أجل تبادل وجهات النظر والاستعداد لاعتماد النظام الداخلي.

وسرعان ما بات واضحاً أنّ عقد اجتماع واحد لا يكفي إطلاقاً لضمان دراسة الاقتراح السويسري دراسة معمّقة والنظر في الجوانب التنظيمية الأخرى.

وقد أخذت الأطراف المتعاقدة على عاتقها إرساء آلية للمشاورات، وهي الفريق العامل غير الرسمي الذي أتولى رئاسته، من أجل تسهيل هذه العملية. وكنا نجتمع كفريق واحد بانتظام منذ تموز/يوليه ٢٠١٤، وعقدنا ما لا يقل عن ٨ دورات فضلاً عن اجتماعات ومشاورات غير رسمية إضافية لا تعد ولا تحصى أصبحت تشكّل عملية مكثّفة ومنظّمة تمت خلالها دراسة وصياغة المواد وتم فرز المسائل التنظيمية وتحليل الاقتراح السويسري، بما في ذلك من خلال العروض الوطنية التي وضعت ذلك الاقتراح في منظور الخطط والإجراءات الوطنية.

وأعتقد أنني أعبر عن وجهة نظر جميع الأطراف المتعاقدة عندما أقول إنّنا استفدنا كثيراً من الفريق العامل غير الرسمي للقيام بهذا العمل ورسم الطريق إلى الأمام.

الزملاء الموقرون، حضرات السيدات والسادة،

هناك أمران ظهرا لي بوضوح كبير وأنا أتولى رئاسة العملية التحضيرية.

أولهما، أنّ جميع الأطراف المتعاقدة بدون استثناء ملتزمة التزاماً لا لبس فيه بالأمان النووي.

وبهذا المعنى، فإنّ المشاورات والمحفل التحفيزي الذي توفّره اتفاقية الأمان النووي يؤديان الدور المنتظر، وسيُتوقّع منها الكثير في السنوات القادمة.

إننا نتفق جميعاً على أنه يجب أن يكون هناك إصرار بالإجماع على تعزيز الأمان النووي وأنه يجب تفادي الانقسامات والخلافات في هذا المجال بالتحديد.

فوجود منظومة موزعة تضم نظامين بمعياريين اثنين مقسمين بوتيرتين اثنتين نتيجة للمؤتمر الدبلوماسي ستكون خسارة واضحة.

إنّ دراستنا المكثفة للاقتراح السويسري أدت إلى استنتاج أنه لن يكون من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح السويسري.

وأمام هذا الواقع واقتناعاً مني وبتشجيع من إصرار زملائي بدون استثناء على المضي قدماً في انسجام تام، اقترحتُ نتيجةً بديلةً بتوافق الآراء، تتمثل في إعلان يضع مبادئ لتنفيذ هدف اتفاقية الأمان النووي الرامي إلى منع الحوادث والتخفيف من العواقب الإشعاعية.

وتشمل تلك الوثيقة، أي إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، المبادئ اللازمة لتوجيه جميع الأطراف المتعاقدة في مجالات محددة مثل تصميم محطات قوى نووية جديدة وتحقيق مواقعها وتشييدها. وتتضمن الوثيقة كذلك إرشادات بشأن تقييمات الأمان الشاملة والمنهجية التي ستجرى بصفة دورية ومنتظمة للمنشآت القائمة طوال عمرها التشغيلي. والأهم من ذلك، أنها تذكّرنا جميعاً بأن المتطلبات الوطنية ينبغي أن تأخذ معايير الأمان الصادرة عن الوكالة وغيرها من الممارسات الجيدة ذات الصلة بعين الاعتبار.

كما يندمج إعلان فيينا بشأن الأمان النووي في العملية القائمة لاجتماع استعراض اتفاقية الأمان النووي بمناشدتنا بالالتزام بدراسة المبادئ المتفق عليها في هذا المؤتمر في التقارير الوطنية المقبلة، والشروع في ذلك مباشرة في التقارير التي ستقدّم إلى الاجتماع الاستعراضى السابع فصاعداً.

وأخيراً، فإننا ندرك أنّ هناك صلة عضوية بين ما نقوم به باعتبارنا ٧٧ طرفاً عضواً في اتفاقية الأمان النووي وما تقوم به الوكالة من عمل على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال لجانها المعنية بمعايير الأمان. لذلك نود أن نطلب من المدير العام للوكالة إحالة نتائج عملنا إلى تلك اللجان لاستعراضها وضمّان التماسك والاتساق بين ما نقوم به في هذا المنبر وما تقوم به الوكالة.

الزملاء الأعزاء،

لقد عملت جميع الأطراف المتعاقدة جاهدة بشأن إعلان فيينا.

وكما هو الحال في أي مفاوضات صادقة ومتفتحة ومهنية، كانت هناك تنازلات من جميع الجهات.

إننا وصلنا إلى نقطة يمكن فيها الموافقة بالإجماع على وثيقة قوية وهادفة ومتفق عليها، مما يجعل المؤتمر الدبلوماسي مثلاً حقيقياً على العزم الجماعي على العمل من خلال اختلافاتنا على تعزيز مستويات عالية من الأمان النووي.

إنني أدعو جميع الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد إعلان فيينا، الذي سيُلحق بتقريرنا الموجز.

وَأمل أن تتفقوا على المضي بهذه العملية إلى الأمام.

مع خالص الشكر والتقدير.